حكومة الظل التابعة لـ تنظيم «القاعدة» في اليمن

كشفت وثيقة تم الحصول عليها مؤخراً وصاغها "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" عن درجة غير معتادة من التأمل الذاتي بشأن سيطرة الجماعة الإرهابية لفترة قصيرة على أجزاء من جنوب اليمن. فبعد انسحاب الجماعة إلى ملاذات آمنة تاريخية في المناطق الداخلية عقب الحملة التي قام بها الجيش اليمني في السنة الماضية، عادت "«القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" إلى جذورها التمردية بينما تعمل على إعادة تشكيل قواتها. وكجزء من عملية «القاعدة» التجديدية، فإنها قامت بمراجعة شاملة لسيطرتها وإدارتها للجنوب خلال الفترة 2011 - 2012م، وهذا نهج فريد نظراً لأن «التنظيم» لم يوجه مطلقاً الكثير من الانتباه إلى تفاصيل الحكم والتنمية، كما لم يسبق له إدارة مثل تلك المنطقة الكبيرة. وهذه الوثيقة تشير إلى جملة أمور من بينها أن "«القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" ترى فائدة من وراء تحليل تجربتها في الحكم واستخدامها كأداة دعاية لتفنيد النقد الموجه إليها بأنها لا تبالي بالناس. وفي حين أن السجل الفعلي لإدارة "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" للمنطقة يفتقر إلى الكثير لما يورده في مراجعته الذاتية، إلا أن العمق الفكري للوثيقة وتركيزها على المشاعر الشعبية يوفر رؤى قيّمة حول استراتيجية «القاعدة» المستقبلية في اليمن وغيرها من الدول.

دانيال غرين

ظروف فريدة في اليمن

دأبت «القاعدة» على مدار تاريخها أن تحل ضيفاً على حكومة أجنبية أو جماعة قبلية/طائفية أو جماعة إرهابية أخرى (على سبيل المثال، في السودان، والمنطقة القبلية الباكستانية، وأفغانستان تحت حكم طالبان). وفي حالات أخرى، كانت الجماعة منشغلة جداً بالقتال لدرجة أنها لم تُتح لها الفرصة لإقامة برنامج حكم أساسي خاص بها (على سبيل المثال، خلال حرب العراق). بيد أن الجماعة في اليمن نجحت في إقامة ملاذ داخلي آمن لها لا تنازعها فيه إلى حد كبير قوات الأمن الحكومية، مما أتاح لها فرصة كبيرة لتطبيق الشريعة في الحكم.

وبالإضافة إلى ذلك، إن زعماء «القاعدة» عادة ما كانوا ينتمون إلى خلفية إثنية أو عرقية مختلفة عن السكان الذين يعيشون إلى جانبهم، وهو ما حدّ بطبيعة الحال من قدرتهم على اقتراح نظام حكم لا ينظر إليه السكان المحليون على أنه ليس إلا نظاماً مستورداً من الخارج. بيد أن "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" يخضع لقيادة يمني، كما أن الكثير من أعضاء قيادته العليا هم من أبناء اليمن أو المملكة العربية السعودية، ولهذا فإن الجماعة في وضعية أفضل لبناء علاقة مع السكان المحليين وفهم مخاوفهم.

وخلال العام الذي سيطر فيه "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" على محافظتي أبين وشبوة في الجنوب، فإنه حاول تطبيق نظام حكم قوي يتضمن المشاركة المجتمعية وتوصيل الخدمات الأساسية وتطبيق العدالة وتقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الأمن للسكان وحرية الحركة لممارسة الأنشطة التجارية. ورغم تلك الجهود للفوز بقلوب السكان وعقولهم إلا أن الحكم الوحشي للجماعة أدى إلى تنفير العديد من السكان المحليين ودفع الآلاف إلى الفرار من الواقع القاسي لنظام الحكم الذي طبقته «القاعدة».

ومنذ إجباره على التراجع إلى ملاجئه التقليدية، راجع "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" تجربته القصيرة في الحكم وهو يحاول تعديل نهجه وتمرير الدروس المستفادة إلى منتسبي «القاعدة» الآخرين.

تحول استراتيجي

من بين الدروس التي استفادها "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" من سيطرته على مناطق بالجنوب أن التطبيق الانتقائي لأحكام الشريعة الرئيسية مع مواجهة المشاكل الرئيسية للسكان المحليين (على سبيل المثال، الأمن ونزاعات المياه والصرف الصحي) هو أكثر فائدة من التطبيق الصارم لتفسير «القاعدة» للقانون الإسلامي. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية، فإن وثيقة المراجعة التي نشرها "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" مؤخراً نصحت المنتسبين لـ "تنظيم «القاعدة» في المغرب" بمحاولة الفوز بتأييد السكان المحليين "من خلال توفير سبل الحياة ورعاية احتياجاتهم اليومية مثل الطعام والكهرباء والمياه. إن توفير هذه الضروريات سيكون له عظيم الأثر على السكان وسيجعلهم يتعاطفون معنا ويشعرون بأن مصيرهم مرتبط بمصيرنا".

وبطبيعة الحال، فإن "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" أوضح أن هذا التغيير في التركيز ما هو إلا تعديل تكتيكي مؤقت وصولاً لهدفه النهائي المتمثل في تشكيل حكومة قائمة على الشريعة الإسلامية.

كما نصح "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" أشقائه المنتسبين إليه "باتباع نهج متدرج مع الناس عندما يتعلق الأمر بممارساتهم الدينية... عندما تجد شخصاً ما يرتكب خطيئة، يجب علينا معالجة المسألة بالقول الحسن وبتوجيه النصيحة الرقيقة أولاً، ثم بالتوبيخ الشديد، ثم بالقوة". إن هذا التركيز على التوجيه والتطبيق المتدرج يشير إلى أن «القاعدة» تتبنى استراتيجية أكثر اختلافاً وتمايزاً تركز كثيراً على الفوز بالدعم الشعبي مثلما تركز على الاستيلاء على السلطة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعلم "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" أنه يجب أن يكون لديه برنامج حكم شامل يتضمن إدارة مدنية تكون جاهزة للتطبيق عند "تحرير" منطقة ما بحيث يرى الناس تحسناً فورياً في وضعهم. ومن الناحية النظرية، فإن ذلك سوف يُضعف أي اتهامات خارجية بأن «القاعدة» تسيء معاملة السكان. إن شمولية جهود "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" لتحليل ومشاركة تجاربه في مناطق بجنوب اليمن تظهر أن «القاعدة» تتكيف مع الوقائع الجديدة لـ "الربيع العربي"، حيث تعمل على دمج الدروس المستفادة من أخطاء الماضي وتطوير نهج أكثر تقدمية للفوز بالسلطة والأرض.

الخيارات الأمريكية

من جوانب عدة يشير نهج الحكم الرشيد الذي تتبناه «القاعدة» إلى الخطوط العريضة لاستراتيجية هزيمة التنظيم في اليمن. فمع إعادة "تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية" واتباعه لقيادة أكثر مركزية في نهج «القاعدة» الشامل، فإن استراتيجيته لإشراك السكان المحليين ستكون أكثر انسجاماً مع مخاوف السكان وستزداد صعوبة هزيمتها من خلال استعمال الوسائل العسكرية وحدها. وبناءً على ذلك، على الولايات المتحدة أن تستخدم نتائج مؤتمر "الحوار الوطني" المستمر في اليمن كفرصة لمساعدة صنعاء على مواجهة استراتيجية الفوز "بالقلوب والعقول" التي تتبناها «القاعدة» بمزيد من الحسم والقوة.

وهذا يعني من الناحية العملية خفض الاعتماد الحالي على هجمات الطائرات بدون طيار بأكبر قدر ممكن مع الضغط على الحكومة اليمنية الإصلاحية لمواجهة استراتيجية القوة الناعمة لـ تنظيم «القاعدة» في الريف على أكمل وجه بنفس شمول مواجهة استراتيجيتها العسكرية. وهذا سيتطلب وجوداً أمنياً مستمراً في المحافظات - وجوداً يركز على تجنيد السكان ضمن قوات حماية محلية قادرة على العمل مع الجيش الوطني وقوات الشرطة. وسيتطلب ذلك أيضاً جهوداً أمريكية ودولية مكرّسة لإقامة شراكة مع صنعاء بينما تقوم بإلغاء مركزية برامج الحكومة وتحقيق المزيد من الخدمات والعدالة والحكم الرشيد للمجتمعات النائية.

مختصر من تحليل أعده دانيال غرين في معهد واشنطن. والذي كان مؤخراً في رحلة بحث إلى اليمن.

الاتصالات تستنكر الحملة المغرضة ضد قيادتها

عبر مصدر مسئول بالمؤسسة العامة للاتصالات عن استهجانه الشديد وإدانته للحملة المسعورة التي تقودها بعض المواقع الالكترونية وتستهدف قيادة المؤسسة وكوادرها وإصرارها على نشر الاتهامات والأكاذيب والأخبار المفبركة المضللة حول حدوث إنقطاعات متعمدة لخدمات الانترنت على مناطق واسعة من العاصمة صنعاء على خلفية إجراء تغيير لمدير عام الانترنت وتراسل المعطيات بحسب زعم تلك المواقع الغير مسئولة والتي أدمنت نشر الشائعات والأباطيل وتسويق التقارير الملفقة لنيل من سمعة مؤسسة الاتصالات وقياداتها دون استثناء لإغراض ومصالحة شخصية ضيقة يعميها الحقد ضد الآخرين.

وأوضح المصدر بأن الانقطاعات التي تشهدها الشبكة العنكبوتية عرضية وناتجة عن خلل فني بسبب أعمال التخريب التي أرهقت شبكة الألياف الضوئية وأدت إلى ضعف أدائها ويتم إصلاحها في حينه أولاً بأول.

وأكد المصدر فيما يتعلق بالتغييرات الإدارية داخل المنظومة الإدارية للمؤسسة يأتي في إطار سياسة التدوير الوظيفي التي تنتهجها قيادة الوزارة والمؤسسة بغرض تفعيل أداء المؤسسة والارتقاء بخدماتها..وفي هذا الإطار تتم جميع القرارات بالمؤسسة ومنها نقل الأخ المهندس ياسر العماد إلى موقع أخر وتعيينه كمدير عام لأحد أهم الإدارات الحيوية بالمؤسسة نظرا لما يتمتع به من كفاءة عالية وسجل وظيفي وشخصي ناصع.

وأهاب المصدر المسئول بالمؤسسة العامة للإتصالات بجميع وسائل الإعلام تحري الدقة والمصداقية عند تداول أية أخبار أو معلومات تفتقد المصداقية والحقيقة وتروج للإشاعات والأكاذيب المغلوطة .. مؤكداً الاحتفاظ بالحق في اللجوء إلى القضاء لمقاضاة تلك المواقع لنشرها تلك الافتراءات والأكاذيب التي تفتقر لأبسط المعايير المهنية والقيم الأخلاقية.

الإرهاب يكبد اليمن خسائر تصل إلى 50 مليار دولار

أوضح الدكتور عبدالله المخلافي وكيل وزارة المالية الأسبق وأستاذ الاقتصاد المالي بجامعة تعز أن خسائر اليمن خلال العقدين الماضيين تتراوح 40 وبين 50 مليار دولار.

وقال المخلافي إن "الارهاب يجعل البيئة الاقتصادية برمتها مضطربة وغير آمنة وهذا يمثل خسائر فادحة للدولة والاقتصاد من خلال الاموال التي تنفق على مكافحة الارهاب وكان يمكن استغلالها في مشاريع خدمية"، مؤكداً أن الإرهاب هو العدو الأول للتنمية.

تسريح 500 ألف عامل بقطاع السياحة

اكد الخبير الاقتصادي محمد كليب أن قطاع السياحة هو القطاع الأكثر تضرراً من الأعمال الإرهابية، ونقلت عنه صحيفة «الثورة» القول : لقد تكبد هذا القطاع أكثر من 10 مليارات دولار خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى تسريح أكثر من 500 ألف شخص كانوا يعملون في قطاع السياحة.

فيما أجلت القضية الى 21 من الشهر الجاري

محامو ضحايا الجريمة الإرهابية في مسجد الرئاسة يطالبون بتنحي القاضي

عقدت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بأمانة العاصمة الخميس، جلستها الثانية برئاسة القاضي الجزئي بالمحكمة محمد البرغشي، للنظر في قضية التفجير الإرهابي الذي استهدف الرئيس السابق وقيادة الدولة في جامع دار الرئاسة .

وفي الجلسة استمعت المحكمة إلى طلب النيابة الجزائية بتأجيل القضية إلى حين حضور المتهمين، في حين قدم محامو المجني عليهم في القضية طلباً بتنحي القاضي الذي ينظر في هذه القضية .

وقررت المحكمة توجيه النيابة بإحضار المتهمين من السجن وإعلان المفرج عنهم وكذا المتهمين الفارين من وجه العدالة إلى مواطنهم أو آخر محل لإقامة لهم ، والتأجيل لنظر طلب التنحي إلى الجلسة القادمة المقررة في الـ21 من يناير الجاري..

ووجهت النيابة الجزائية التهمة في التفجير الارهابي في جامع دار الرئاسة لـ 57 متهما منهم خمسة محبوسين على ذمة القضية و22 مفرج عنهم بالضمان ، والبقية فارون من وجه العدالة.